أرباح الربع الثالث شهدت نمواً بنسبة 22٪ لتسجل 844,17 مليون دينار

2,07 مليار دينار صافي أرباح الشركات المدرجة في 9 أشهر

علي إبراهيم

نجحت بورصة الكويت في الحفاظ على توازن استثنائي في ربحية الشركات المدرجة، لترسخ مكانتها كأحد أكثر أسواق المنطقة قدرة على امتصاص الصدمات، وبحسب البيانات المجمعة الصادرة عن شركة «كامكو إنفست»، والتي حصلت عليها «الأنباء»، سجلت الشركات المدرجة صافي أرباح قدره 2,07 مليار دينار بنهاية أول 9 أشهر من 2025، متراجعة بنسبة هامشية بلغت 1,6٪ فقط مقارنة بالفترة ذاتها من 2024، والتي سجلت خلالها الشركات أرباح 2,1 مليار دينار، وذلك في أداء يعكس قوة المكونات التشغيلية للشركات واستقرار البيئة الاستثمارية في السوق المحلي.

وأظهرت البيانات ان صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال الربع الثالث من العام الحالي شهد نموا بنسبة 22٪ ليبلغ مستوى 844,17 مليون دينار، مقارنة بصافي أرباح بلغ 691,73 مليون دينار خلال الربع الثالث من 2024.

ومع انتهاء الشركات المدرجة في الكشف عن نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر من 2025، فإنها استطاعت أن تقدم نموذجا مغايرا للسلوك التقليدي للأسواق المرتبكة، عبر استقرار أرباحها واتساع نطاق نشاطها، ولم تكن البيئة التشغيلية للشركات وحدها العامل الداعم، إذ سجلت البورصة طفرة سيولة غير مسبوقة شكلت العمود الفقري لهذا الأداء المستقر، فقد ارتفعت السيولة المتداولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بنسبة 90٪ لتصل إلى 19,4 مليار دينار، مقارنة بـ10,2 مليارات دينار في الفترة نفسها من 2024، وهي مستويات لم يشهدها السوق خلال أكثر من عقد، وهذه التدفقات جاءت مدفوعة بعودة قوية للمتعاملين المحليين، وتوسع قاعدة المؤسسات الإقليمية، وارتفاع وتيرة دخول الأموال الأجنبية، التي عززتها مراجعات مؤشرات MSCI وFTSE و S&P بإجمالي تدفقات بلغ 230 مليون دينار، كما أسهمت تعزيزات البنية التحتية، وتحديث أنظمة الإفصاح، وإدخال منتجات وأدوات استثمارية جديدة في رفع متوسط السيولة اليومية إلى 100 مليون دينار، مقارنة بـ55 مليونا في 2024، وهو تحسن يعكس انتقال السوق إلى مرحلة أعمق من النضج.

وترجم الزخم في التداول مباشرة في ارتفاعات سعرية واسعة شملت معظم القطاعات، لترتفع القيمة السوقية بنسبة 21٪ إلى 52,6 مليار دينار، مقارنة بـ43,5 مليار دينار نهاية العام الماضي، وفي سابقة لم تحدث منذ ما قبل أزمة 2008، تجاوزت القيمة السوقية حاجز 53 مليار دينار في سبتمبر، قبل أن تشهد عمليات جني أرباح طبيعية، ما يشير إلى نشاط صحي قائم على دوران السيولة وليس المضاربة الفجائية.

ووسط كل هذا الحراك، بقي قطاع المصارف حجر الزاوية في استدامة أرباح السوق، فقد ارتفع صافي أرباح البنوك بنسبة 4,7٪ ليصل إلى 1,3 مليار دينار خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، بزيادة قدرها 58,86 مليون دينار مقارنة بالفترة نفسها من 2024، والتي بلغت فيها الأرباح مستوى 1,24 مليار دينار.

وتوزعت أرباح القطاع بشكل متوازن بين البنوك التقليدية التي استحوذت على 51,75٪ من أرباحه بواقع 674,99 مليون دينار، والبنوك الإسلامية التي سجلت 629,31 مليون دينار بنسبة 48,25٪، بما يعكس ديناميكية عالية وقدرة القطاع بشقيه على قيادة الربحية الإجمالية للسوق.

41,71 فلساً ربحية السهم الواحد.. و540,2 مليون دينار إيرادات التأمين

مجموعة الخليج للتأمين تحقق 14,2 مليون دينار أرباحاً صافية في 9 أشهر

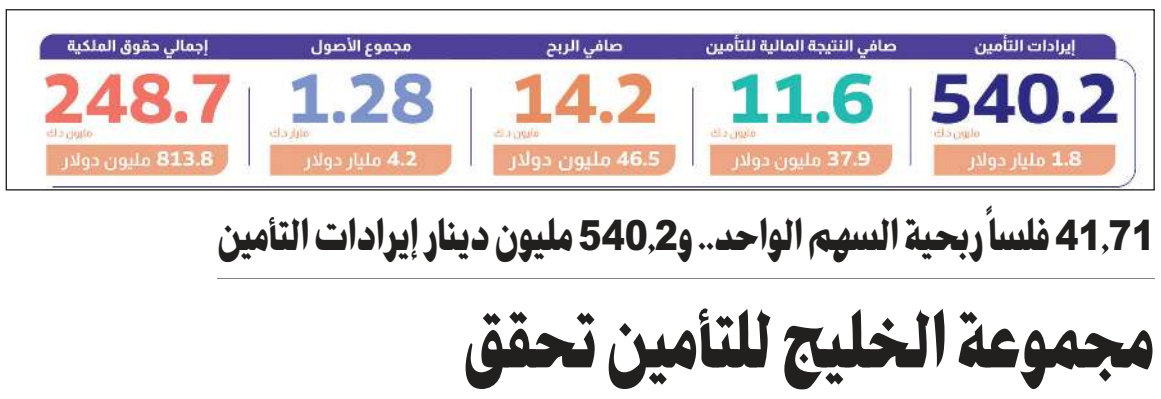

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين عن تحقيقها صافي النتيجة المالية للتأمين خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025، حيث بلغ 11,6 مليون دينار (37,9 مليون دولار) مقارنة بمبلغ 24,9 مليون دينار (81,3 مليون دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغت قيمة صافي إيرادات الاستثمار 44,1 مليون دينار (144,2 مليون دولار) عن الأشهر الـ 9 من العام 2025 مقارنة بـ 43,7 مليون دينار (142,9 مليون دولار) عن الفترة نفسها من العام السابق.

وأنهت المجموعة الأشهر الـ 9 من العام 2025 بصافي ربح بقيمة 14,2 مليون دينار (46,5 مليون دولار)، بربحية 41,71 فلسا (0,137 دولار) للسهم الواحد، مقارنة بصافي ربح بقيمة 22,1 مليون دينار (72,4 مليون دولار) وبربحية 69,62 فلسا (0,228 دولار) للسهم الواحد عن الفترة نفسها من العام الماضي.

هذا، وقد بلغت قيمة إيرادات التأمين 540,2 مليون دينار (1,8 مليار دولار) مقارنة بـ 678,6 مليون دينار (2,2 مليار دولار) عن الفترة نفسها من العام السابق.

وقد بلغت القيمة الدفترية للسهم 874 فلسا، كما في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 852 فلسا في 31 ديسمبر 2024 بارتفاع نسبته 2,5٪.

كما بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم مبلغ 248,7 مليون دينار (813,8 مليون دولار)، كما في 30 سبتمبر 2025 بارتفاع قدره 2,5٪ مقارنة بحقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم، كما في 31 ديسمبر 2024 والتي بلغت 242,6 مليون دينار (793,8 مليون دولار).

وبلغ مجموع الأصول 1,28 مليار دينار (4,2 مليارات دولار)، كما في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 1,24 مليار دينار (4,05 مليارات دولار)، كما في 31 ديسمبر 2024 بزيادة مقدارها 44 مليون دينار (144 مليون دولار) ونسبتها 3,6٪.

فيما تواصل تعزيز حضورها الدولي وقدراتها التشغيلية، تبقى مجموعة الخليج للتأمين من أكبر شركات التأمين وأكثرها تنوعا على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ترتكز على تصميم نظام تأمين بيئي قيما.

وتقدمت المجموعة بالشكر تجاه عملائها والمساهمين، لاسيما شركة فيرفاكس، وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لاستراتيجية المجموعة، فيما توجهت بالتقدير تجاه موظفيها على جهودهم القيمة، والشكر موصول لجميع الجهات الرقابية بالكويت لتعاونها الدائم لتطوير قطاع التأمين الكويتي.

تشمل تمديد صلاحية روابط المنصة الرقمية إلى 21 يوماً لتجربة أكثر مرونة

«بوبيان» يطلق تحديثاً شاملاً لـ «eRent» لإدارة الممتلكات العقارية

زيد السعدون: خطوة جديدة لتطوير المنظومة الرقمية لعملاء حساب الأعمال للشركات الصغيرة

أعلن بنك بوبيان عن إطلاق تحديث شامل لمنصته الرقمية «eRent» لإدارة الممتلكات العقارية وتحصيل الإيجارات، حيث شمل تطوير مجموعة من الخدمات التي تسهل عملية إدارة العقارات وتزيد كفاءة تحصيل الإيجارات بشكل أفضل، ضمن سعي البنك الى تعزيز تجربة العملاء وتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم المتغيرة وتواكب تطلعاتهم لخدمات أكثر مرونة وسرعة.

وبهذه المناسبة، قال مساعد المدير العام لإدارة المصرفية للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في بنك بوبيان زيد السعدون: «يمثل هذا التحديث الشامل خطوة جديدة نحو تطوير المنظومة الرقمية المتكاملة لعملاء حساب الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد حرصنا من خلال هذا التحديث على تطبيق مجموعة من التحسينات استنادا إلى آراء وملاحظات العملاء، بما يعزز كفاءة العمليات ويرفع من جودة الخدمة ويمنح المستخدمين خدمات مصرفية رقمية أكثر سهولة ومرونة».

زيد السعدون

وأضاف أن التحديث يوفر تجربة مصرفية متكاملة تتيح للعملاء إدارة تعاملاتهم اليومية من أي مكان وفي أي وقت، بدءاً من خدمات التحصيل والدفع والتحويلات، وإدارة العقود والفواتير، ووصولا إلى تسلم الإشعارات والتقارير اللحظية.

وأشار السعدون إلى أن أبرز التحسينات التي تضمنها التحديث الجديد تمديد صلاحية روابط الدفع لخدمة eRent المرسلة عبر الرسائل القصيرة (SMS) من 72 ساعة إلى 21 يوما، في خطوة تمنح العملاء والمستأجرين وقتا أطول لإتمام معاملاتهم بسهولة وأمان، وتقلل من الحاجة لإعادة إرسال الروابط أو فقدان فرص التحصيل بسبب انتهاء الصلاحية بسرعة، ما يجعل عملية الدفع أكثر مرونة وملاءمة لأنماط العمل المختلفة.

وأوضح أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود البنك المستمرة لتحسين كفاءة منظومة التحصيل وإدارة الممتلكات العقارية والاستثمارية عبر منصة واحدة، مؤكدا أن eRent تواصل ترسيخ ريادتها كأول منصة من نوعها على مستوى الكويت والشرق الأوسط لإدارة الممتلكات العقارية وتحصيل الإيجارات رقميا على مدار الساعة، كونها مدمجة مع التطبيق البنكي للشركة، مع خيارات دفع متعددة تشمل والتحويل الفوري وخدمة ePay، وغيرها مما يعزز جودة الخدمة واستمراريتها، ويرفع من مستوى رضا العملاء.

ولفت إلى حرص بنك بوبيان على تعزيز تواصله مع عملائه من رواد الأعمال والمبادرين، وتقديم الدعم الشامل لهم من خلال حلول مصرفية تجمع بين الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى الاستشارات المالية والخدمات المتخصصة لتمكينهم من تطوير أفكارهم، بما يسهم في تنمية أعمالهم وتعزيز دورهم في تنوع مصادر الاقتصاد الوطني.

وأشار السعدون إلى أن هذه الجهود أثمرت تتويج بنك بوبيان بعدد من الجوائز المرموقة، من أبرزها جائزة أفضل منصة للمدفوعات الرقمية (Best Digital Payment Platform) ضمن جوائز التميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025 من مجلة MEED العالمية، بالإضافة إلى جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية لقطاع الأعمال في الكويت من مجلة Euromoney، ما يعكس ريادة بوبيان في التحول الرقمي وتقديم أفضل الحلول في مجال الدفع الرقمي لعملاء المصرفية للأعمال.

الإغلاق الحكومي الأميركي نتجت عنه فجوات شديدة بالبيانات الاقتصادية.. وأرقام التضخم والتوظيف لشهر أكتوبر قد لا تصدر نهائياً

«الوطني»: «الفيدرالي» يتجه نحو اجتماع ديسمبر المقبل.. برؤية ضبابية

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن انتهاء أطول إغلاق حكومي في التاريخ شكل قدرا من الدعم للأسواق، إلا أن غياب بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أكتوبر وتقرير سوق العمل أبقى الاحتياطي الفيدرالي متجها نحو اجتماع ديسمبر وسط رؤية تتسم بدرجة كبيرة من الضبابية.

وأضاف البنك في تقريره أنه أعيد فتح الحكومة الأميركية بعد إقرار مجلسي النواب والشيوخ مشروع قانون للتمويل، بدعم من عدد من المنشقين من الحزب الديمقراطي، منهيا أطول إغلاق حكومي في التاريخ.

وأشار التقرير إلى أن الاتفاقية تمتد حتى 30 يناير، وتستأنف بموجبها العمليات الحكومية من دون الحوافز الإضافية للرعاية الصحية التي سعى إليها الديموقراطيون، وتشمل إعادة الموظفين الفيدراليين الذين أجبروا على الإجازة غير المدفوعة، إضافة إلى بند مثير للجدل يسمح لبعض أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين برفع دعاوى قضائية تتعلق بتحقيقات السادس من يناير.

وسيعود نحو 800 ألف موظف فيدرالي لتلقي رواتبهم، كما جرى تمويل برنامج المساعدات الغذائية (SNAP) بالكامل حتى سبتمبر المقبل، مع استئناف توزيعاته سريعا. إلا أن الإغلاق نتجت عنه فجوات شديدة في البيانات الاقتصادية، إذ قد لا تصدر أرقام التضخم والتوظيف لشهر أكتوبر نهائيا، ما يترك مجلس الاحتياطي الفيدرالي أمام نقص واضح في المعلومات قبل قراره المرتقب بشأن خفض سعر الفائدة في ديسمبر.

وفي المملكة المتحدة، ذكر تقرير البنك الوطني أن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 1,5٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2025، مقابل تسجيل نمو بنسبة 2٪ في سبتمبر، لتسجل بذلك أضعف وتيرة نمو خلال خمسة أشهر، مع قيام المستهلكين بتأجيل إنفاقهم قبيل «الجمعة السوداء» وعلى خلفية احتمال فرض زيادات ضريبية.

وتباطأ نمو مبيعات المواد الغذائية إلى 3,5٪، في حين لم ترتفع مبيعات السلع غير الغذائية سوى بنسبة 0,1٪، متأثرة باعتدال الأحوال الجوية وتوقع الخصومات. وأوضحت الرئيسة التنفيذية لاتحاد التجزئة البريطاني، هيلين ديكنسون، أن القطاع يعول على موسم «الجمعة السوداء» ليشهد انتعاشا في المبيعات، محذرة من أن التدابير المالية المقبلة قد تضغط على ثقة المستهلكين.

وأوضح التقرير أن الأرقام الرسمية الجديدة الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني تشير إلى الضعف المتزايد الذي يشهده سوق العمل، إذ ارتفع معدل البطالة إلى 5٪ خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر، مسجلا أعلى مستوياته منذ جائحة كورونا وأعلى قراءة منذ أغسطس 2016.

وتباطأت وتيرة نمو الأجور إلى 4,6٪ في الربع الثالث من العام، كما تراجع العدد التقديري للعاملين على كشوفات رواتب الشركات بنحو 180 ألف موظف منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر. وعلى الرغم من أن مكتب الإحصاءات دعا إلى التعامل بحذر مع هذه القراءة، حمل عدد من الشخصيات السياسية سياسات الحكومة مسؤولية تدهور أوضاع سوق العمل.

ولفت التقرير إلى نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة 0,1٪ فقط في الربع الثالث من عام 2025، متباطئا عن أداء الربع الثاني من العام، وجاءت قراءته دون التوقعات، إذ كان لانكماش قطاع الإنتاج بنسبة 0,5٪، بما في ذلك التراجعات الحادة التي سجلها كل من التصنيع (-0,8٪) والتعدين (-1,5٪)، تأثيرات سلبية على إجمالي النشاط الاقتصادي.

وتعرض قطاع التصنيع لضغط شديد نتيجة انخفاض إنتاج السيارات بنسبة 10,3٪ عقب الهجوم الإلكتروني الكبير الذي استهدف شركة جاكوار لاند روفر. في المقابل، سجل قطاع الخدمات نموا بنسبة 0,2٪ بدعم من أنشطة الفنون والترفيه والعقارات، وذلك على الرغم من ضعف أداء الخدمات المهنية والتقنية.

وفي الصين، أشار تقرير بنك الكويت الوطني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الكلي في الصين بنسبة 0,2٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2025، في مفاجأة إيجابية مقارنة بتوقعات استقرار المؤشر دون تغيير، كما يمثل هذا الأداء تعافيه من الانخفاض البالغ 0,3٪ في سبتمبر.

ويعد هذا الارتفاع أول عودة للتضخم الاستهلاكي إلى المنطقة الإيجابية منذ يونيو، وأسرع وتيرة يتم تسجيلها منذ يناير. وتسارعت وتيرة أسعار السلع غير الغذائية إلى 0,9٪ مقابل 0,7٪ في السابق، بدعم من برامج الدعم الاستهلاكي وتزايد الإنفاق خلال عطلة الأسبوع الذهبي، ما عزز الطلب المحلي.

وسجلت أسعار السكن والملابس والرعاية الصحية والتعليم زيادات مستمرة، في حين استمرت تكاليف النقل في الانخفاض وإن كان بوتيرة أبطأ. وظلت أسعار الغذاء تؤثر سلبا على المؤشر، إلا أنها سجلت أصغر تراجع لها خلال ثلاثة أشهر.

أما التضخم الأساسي، وبعد استبعاد تكاليف الغذاء والطاقة، فقد ارتفع إلى 1,2٪ على أساس سنوي، مسجلا أعلى مستوياته في 20 شهرا بعد نموه بنسبة 1,0٪ في سبتمبر. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0,2٪، مواصلا مكاسبه بعد الزيادة السابقة البالغة 0,1٪، ومسجلا أعلى قراءة في ثلاثة أشهر.